الأهمية الإستراتيجية للصناعات التحويلية في تنمية القطاع الصناعي دراسة مقارنة الجزائر – تونس

أ.د/ بن لوكيل رمضان *

بشاري سلمى **

Résumé :

Au cours de l'état actuel l'industrie manufacturière assure un revenu durable qui contribue au développement industrie, par contre en Algérie l'industrie manufacturière a vue une régression depuis plusieurs années et ce suit aux politiques envisagées par les décideurs et qui suscitaient l'intérêt des industries au profit d'autres, par contre la politique de mise à niveau appliquée sur les sociétés industrielles manufacturière n'a pas aboutit aux résultats tracés.

Par ailleurs, en Tunisie l'industrie manufacturière a connue un grand succès puisque la politique envisagée a donné beaucoup d'importance au développement technologique et la recherche scientifique en développant la force productrice, augmenter la compétence de ces ressources humaines tout cela a contribué au développement de ces industries manufacturières qui est devenu un outil de développement du secteur industriel.

Mots clés : L´industrie manufacturière, industrie extractive, développement industriel, la performance industriel les compétitive.

الملخص: تؤمن الصناعات التحويلية مصدرا لدخل أكثر استدامة من أجل تحقيق التنمية الصناعية في ظل الأوضاع الراهنة، إلا أنها في الجزائر تعاني تراجع منذ سنوات نظرا للسياسات الصناعية المنتهجة سابقا والتي أولت الاهتمام بصناعات على حساب صناعات أخرى، مما المرغوب، في حين تعتمد تونس على هـــــذه الصناعات حيث يكمن سر نجاح مؤسسات الصناعات التحويلية بها إلى الاهتمام بالتطوير التكنولوجي و البحث العلمي لتطوير قدرتها الإنتاجية والرفع من كفاءة مواردها البشرية، وبالتالي جعل الصناعات التحويلية أداة لتنمية القطاع الصناعي.

* أستاذ، جامعة الجزائر3.

** طالبة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.

أدى إلى زيادة الإختلالات التي يعيشها القطاع الصناعي، كما أن سياسات التأهيل لمؤسسات الصناعات التحويلية لم ترقى نتائجها المستوى الصناعي التنافسي.

الكلمات المفتاحية: الصناعات التحويلية، الصناعات الإستخراجية، التنمية الصناعية، الأداء الصناعي التنافسي.

تمهيد:

يحتل القطاع الصناعي مكانة إستراتيجية في اقتصاد الدول المتقدمة وكذا الناشئة في العالم، حيث تطور هذا القطاع هو دلالة على تقدم هذه الدول، كما تجدر الإشارة إلى أن الدول المتقدمة التي جنت والتي لا تزال تجني ثمار التقدم الاقتصادي هي الدول التي عملت على تطوير القطاع الصناعي بإعطائه مركز الصدارة في أولوياتها الإستراتيجية لخطط التنمية الاقتصادية، كما باتت الصناعات التحويلية تحتل حيزا واسعا من تفكير أصحاب متخذي القرارات في الدول ومن بينها الجزائر التي تسعى إلى تنمية اقتصادها ومواكبة التغيرات في الاقتصاد العالمي، فالاهتمام بالصناعات التحويلية لتنمية القطاع الصناعي هو أفضل ضمان للنمو المستقر البعيد عن التقلبات المفاجئة في إنتاج المحروقات وأسعارها، حيث ضمن هذا السياق تسعى هذه الدراسة إلى إظهار أهمية الصناعات التحويلية في تحسين أداء صادرات القطاع الصناعي خارج المحروقات ويتم تسليط الضوء على التجربة التونسية في مجال ترقية وتحسين أداء قطاعها الصناعي من خلال تركيزها على الصناعات التحويلية لتطويره، بالإضافة إلى محاولة إعطاء فكرة عن أسباب تراجع هذه الصناعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2012)، ومعرفة كيف يمكن للجزائر أن تستفيد من هذه التجربة.

وبناءا على هذا يمكن صياغة السؤال الرئيسي لبحثنا على النحو التالي: **" كيف يمكن جعل الصناعات التحويلية أداة لتطوير القطاع الصناعي الجزائري؟ "**

وسيتم معالجة هذه الإشكالية الجوهرية من خلال المحورين التاليين:

- تحديد بعض المفاهيم المتعلقة بالقطاع الصناعي و أهمية الصناعات التحويلية؛
- دور الصناعات التحويلية في تحقيق تنمية القطاع الصناعي دراسة مقارنة للجزائر و تونس.

أولا: تحديد بعض المفاهيم المتعلقة بالقطاع الصناعي و أهمية الصناعات التحويلية

1- بعض المفاهيم المتعلقة بالقطاع الصناعي

هناك عدة تعاريف للصناعة نأخذ البعض منها على سبيل الذكر لا الحصر.

- مفهوم الصناعة: الصناعة عملية معقدة تمتد جذورها إلى بنية المجتمع و تؤثر في تركيبه الحضاري والمادي بما يؤدي إلى تطوره اقتصاديا و اجتماعيا و عمرانيا، و في الوقت نفسه تتأثر الصناعة بالعوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لذلك المجتمع.(1)

كما تعتبر الصناعة من الناحية النظرية مجموعة نظم ومشاريع إنتاجية تهتم بخلق سلعة لها مواصفات معينة ولها القدرة على إشباع حاجات المستهلكين، وتكون ثابتة من حيث الشكل ونظرة المستهلك، وتعرف على أنها مجموعة المؤسسات التي تنتج نفس السلعة لنفس السوق (روبنسون) ويعرف سرجنت فلورنس الصناعة على أنها المصانع التي تقوم بأداء عمليات متشابهة لا تؤديها في الغالب مصانع أخرى، ويعرفها تشامبرلن على أنها الوحدات الإنتاجية التي تنتج سلعة ذات مواصفات موحدة، والتي تؤدي إلى منتج ذي مواصفات واحدة أو منتج متنوع.(2)

- التنمية الصناعية: هي تعبر عن سعي المجتمع الدائم للاستغلال العقلاني للموارد الاقتصادية، عن طريق تحويلها إلى منتجات أرقى تحقق أقصى قيمة مضافة ممكنة، بأقل تكاليف اقتصادية واجتماعية، وهي بذلك تعتبر من جهة أخرى بمثابة المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية الشاملة.(3)

- أهم تصنيفات القطاع الصناعي: لقد تم تصنيف وتحليل الهيكل الصناعي في الدول إلى عدة تصنيفات أهمها:(4)

- التصنيف على أساس الصناعات الإستخراجية والصناعات التحويلية ويتم تصنيف الصناعة إلى هذين النوعين بموجب العملية الإنتاجية أي وفق التأثير الجاري على المادة الخام؛
- التصنيف على حسب حجم المشروع حيث تقسم الصناعات إلى صغيرة ومتوسطة؛
- التصنيف على أساس ملكية المشروع حيث تقسم الصناعة إلى خاص وعام ومختلط.

من خلال التصنيف السابق يمكن القول أن القطاع الصناعي يتكون من فرعين هامين حسب التصنيف الأول وهما القطاع الصناعي الإستخراجية والقطاع الصناعي التحويلي، ويمكن تعريف الصناعة التحويلية على أنها" أحد فروع القطاع الصناعي والتي تتولى مهمة تحويل المواد التي تأتي من قطاع الصناعات

الإستخراجية والقطاع الزراعي لغرض تهيئتها بحيث تكون مفيدة تشبع الحاجات الإنتاجية أو الإستهلاكية"[5]، كما أن هناك شبه إجماع على أهمية الصناعة في عصرنا الحاضر، فهي القياس الحقيقي للتطور الاقتصادي، وهي الطريقة المثلى والسريعة للارتفاع بمستوى المعيشة ومستوى الدخل الوطني.

2- أهمية الصناعات التحويلية في تحقيق التنمية: إن عدم تنويع مصادر النمو يؤدي إلى الاستمرار في الاعتماد المفرط على الصادرات من السلع الأولية، ويعتبر تصدير السلع الأساسية وخاصة النفط والمعادن المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في إفريقيا عموما والدول العربية خصوصا في الوقت الراهن، ويتناقض ذلك تناقضا صارخا مع نمط النمو المتبع بالمناطق النامية الأخرى لاسيما أسيا التي تسير قاطرة النمو فيها بفضل خطة مبنية على التصنيع المرتكز أكثر على الصناعة التحويلية[6]، حيث أن اعتماد إفريقيا عموما والدول العربية خصوصا على نمو قائم على السلع الأساسية المليئة بالمخاطر والمتصلة بإخراج الموارد الأساسية وتقديرها، وقلة المناعة إزاء تدهور شروط التبادل التجاري غير الملائمة ومخاطر المغالاة في تقدير قيمة سعر صرف العملة المتداولة وضعف روابط الاقتصاد الوطني في مراحل ما قبل الإنتاج وما بعده بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا المتطورة بشكل محدود وضعف مستوى توفير فرص العمل يجعل الدول العربية على الخصوص عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية العالمية وعدم الاستقرار الاقتصادي، إذن للصناعة التحويلية أهمية حاسمة في النمو والتنمية، وتشكل أهم محرك لهما على المدى الطويل، فمع تحول اقتصاديات قائمة على المحروقات إلى اقتصاديات قائمة على الصناعة التحويلية والخدمات، أصبحت تؤمن مصدرا لدخل أكثر استدامة من أجل تحقيق النمو والتنمية الصناعية، حيث قد يسهم تحقيق النمو المطرد عن طريق الصناعة التحويلية إلى حد كبير في تحقيق تحول اقتصادي سريع في الكثير من الدول، كما بالإمكان للمؤسسات التي تنشط في الصناعات التحويلية أن تلعب دور بالغ الأهمية في التنمية الصناعية إذا تمكنت من اكتساب الديناميكية التكنولوجية، لذلك يتعين على حكومات الدول أن تعمل على تهيئة الأوضاع التي من شأنها تعزيز التحديث التكنولوجي وروح الإبداع لدى المؤسسات[7].

ثانيا: دور الصناعات التحويلية في تحقيق تنمية القطاع الصناعي دراسة مقارنة الجزائر-تونس

لإبراز دور الصناعات التحويلية في تنمية القطاع الصناعي لجأنا إلى دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس نظرا لاعتبارهما من الدول النامية وتقعان في نفس القارة ولهما بالتقريب نفس العادات والتقاليد، بالإضافة إلى أن الجزائر من بين أهم الدول العربية العشر المصدرة للمحروقات حيث تعتمد في قطاعها الصناعي على الصناعات الإستخراجية على عكس القطاع الصناعي التونسي الذي يعتبر أول قطاع اقتصادي مغاربي عرف التحرير التدريجي للاستثمار والمبادلات التجارية قصد الانفتاح الكلي على الاقتصاد العالمي، وبالرغم

من هذا إلا أن قطاعها الصناعي التحويلي كسب أهمية نسبية في المساهمة في إجمالي ناتجها المحلي مقارنة بقطاع البترول، حيث تظهر هذه الأهمية من خلال مساهمتها المستمرة في الصادرات الكلية من السلع.

1)- مميزات القطاع الصناعي الجزائري والتونسي

أ- القطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة(1966-2008): إن فحص بعض المؤشرات الاقتصادية تسمح بمعرفة التوجهات الهيكلية الثقيلة للصناعة الجزائرية ويمكننا التمييز بين ثلاث مراحل حيث:

1- مرحلة 1966-1986 (فترة البناء): تتزامن هذه الفترة مع مختلف خطط التنمية وقد تميزت بالأزمة النفطية لسنة 1974 وانخفاض أسعار النفط لسنة 1986، حيث تمثلت فيما يلي:

- تمثلت نسبة القيمة المضافة الصناعية في الإنتاج الداخلي الصافي بـ 14,5٪،أما نسبة النمو السنوي المتوسطة للإنتاج الصناعي العام في هذه الفترة كان 11,2٪، أما خلال الفترة 1974-1985 فإن الصناعة المصنعة عرفت نموا مضاعفا(10,6٪ مقابل 5,1٪)؛

- حصة التشغيل الصناعي كانت تقدر بمعدل 12,2٪ من التشغيل الشامل، كما عرفت هذه الفترة زيادة كبيرة في حجم الاستثمارات حيث وصل سنة 1978 نسبة 47,8٪ وهو أعلى مرتبة في العالم.

2- مرحلة 1987-1999 (ركود القطاع الصناعي): تضرر الاقتصاد الوطني جراء الأزمة البترولية لسنة 1986 والتي أخضعته إلى برنامج تعديل هيكلي والذي كان يطبق على صناعة ضعيفة بسبب تراجع دام عشرات السنوات والمؤشرات التالية توضح التراجع الكبير في وضعية القطاع الصناعي:

إن نسبة معدل النمو السنوي للإنتاج الصناعي العمومي بلغت 2,7٪، كما أن نسبة الاستثمارات انخفضت إلى 26,1٪ بسبب الأزمة التي أدت إلى تراجع الموارد بالعملة الصعبة والحد من إمكانيات التمويل الخارجي وهو ما جعل المؤسسات تلجأ إلى القروض قصيرة المدى لتمويل تجهيزاتها، وارتفعت أسعار الإنتاج الصناعي حيث وصلت هذه الأسعار للقطاع العمومي إلى 66,7٪ سنة 1991، بينما انخفض التشغيل الصناعي إلى 10,3٪ ليستقر سنة 1999 في حدود 8,5٪، وأكثر الصناعات التي تضررت في هذه المرحلة هي صناعتي الجلود والنسيج بسبب المنافسة الشرسة لزيادة الاستثمارات الخاصة الوطنية، أما بالنسبة للصناعات التي تمثل النواة الصلبة للصناعة الجزائرية (صناعة الحديد والصلب، الصناعات المعدنية، الصناعات الميكانيكية، الكهربائية والالكترونية)، فكانت لا تمثل سوى 30٪ من القيمة المضافة للقطاع العمومي الصناعي مقابل 54٪ سنة 1989.

إذن تميزت هذه الفترة بإنتاجية ضعيفة ومردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية جدا، كما بينت هذه المرحلة مدى تبعية القطاع الصناعي لقطاع المحروقات وعدم تنوع الصادرات بالإضافة إلى ضعف هيكل الاقتصاد الوطني تكنولوجيا[8].

3- مرحلة2000-2008 (مرحلة الاستقرار): تميزت هذه المرحلة باستقرار الاقتصاد وعقلنه محيط المؤسسة الصناعية، حيث سمحت بإعادة صياغة الإطار القانوني الاقتصادي لوضعه في سياق ملائم مع المرجعيات والتطبيقات الدولية والقضاء على التداخلات المؤسساتية وجعل السياسات العمومية في وضعية منسجمة، فتم إعادة توجيه المؤسسات إلى النشاطات الرامية إلى رفع الإنتاجية، حيث شرعت الحكومة الجزائرية منذ سنة 2000 في إيجاد برامج تأهيل مناسبة للتخفيف من السياسات المنتهجة سابقا لتنمية القطاع الصناعي، حيث تمثلت مختلف هذه البرامج فيما يلي:

- برنامج التنافسية الصناعية: وتقوده وزارة الصناعة بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والذي خصص له 1,5 مليار دينار والمؤسس بقانون المالية 2000؛

- برنامج تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة بمساعدة الاتحاد الأوروبي: والذي خصص له غلاف مالي قدره 62,9 مليون أورو تتشارك فيه اللجنة الأروبية والحكومة الجزائرية على التوالي بـ 57 مليون أورو34 مليون أورو ويقدم المبلغ الباقي 25 مليون أورو كتسبيق للمؤسسات المستفيدة، ولقد حددت له مدة 5 سنوات للتطبيق ابتداء من سنة 2002 إلى غاية سنة 2007 ولقد مددت إلى سنة 2008 بطلب من وزير المؤسسات المتوسطة والصغيرة؛

- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: والذي انطلق من سنة 2007 وهو مكمل للبرنامجين السابقين، حيث يركز على ضرورة تغيير التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمكن من مواجهة المنافسة التي تتزايد حدة.

ب- القطاع الصناعي التونسي خلال الفترة(1956-2008): تعرف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام التونسي تزايد مستمرا خلال ثلاثين سنة الأخيرة، حيث وبعد أن كانت مساهمته لا تتعدى 6٪ من إجمالي الناتج الداخلي الخام في السنوات الأولى لاستقلال تونس، تعرف هذه النسبة تزايدا مطردا حيث ارتفعت هذه النسبة من 25,7٪ إلى 28٪ بين سنتي 1977 و1999، كما ساهم القطاع الصناعي وفقا لوكالة ترقية الصناعة التونسية في 31٪ من إجمالي الناتج المحلي سنة 2006، هذا وتعرف القيمة المضافة للإنتاج معدل سنوي للنمو يقدر بـ 7٪ خلال الفترة 1997-2004، كما

سجلت الصناعة التحويلية في تونس قيمة إنتاجية 29,2 مليار دينار تونسي سنة 2004 مقابل 19,6 مليار دينار تونسي سنة 2000، وكانت معدلات النمو المحققة في القطاع الصناعي مقدرة كما يلي: (5,4٪ سنة 2006، 6,3٪ سنة 2007، 5,5٪ سنة 2008).[9]

2)- مساهمة الصناعة التحويلية والإستخراجية في الناتج الداخلي الخام للفترة(2009-2011)

يبين الجدول الموالي تطور نسبة مساهمة كل من الصناعات الإستخراجية والتحويلية في الناتج الداخلي الخام لكل من الجزائر وتونس للفترة (2009-2011).

الجدول رقم(1): مساهمة الصناعات التحويلية والإستخراجية في الناتج الداخلي الخام للفترة (2009-2011)

البلد	2009		2010		2011	
	نسبة مساهمة الصناعات الإستخراجية	نسبة مساهمة الصناعات التحويلية	نسبة مساهمة الصناعات الإستخراجية	نسبة مساهمة الصناعات التحويلية	نسبة مساهمة الصناعات الإستخراجية	نسبة مساهمة الصناعات التحويلية
تونس	6,20	16,88	7,30	16,39	5,61	16,85
الجزائر	32,08	3,97	35,35	3,42	36,71	3,60

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لمعطيات التقرير الاقتصادي الموحد، صندوق النقد العربي، ص42، ص44.

من خلال الجدول رقم(1) نلاحظ أن نسبة مساهمة الصناعات التحويلية التونسية في ناتجها الداخلي الخام أكبر من نسبة مساهمة الصناعات التحويلية الجزائرية في ناتجها الداخلي الخام، وذلك خلال الفترة (2009-2011) حيث تقدر النسبة المتوسطة لمساهمة الصناعات التحويلية التونسية في ناتجها الداخلي الخام للفترة (2009-2011) بـ16,71٪، في حين تقدر هذه النسبة المتوسطة للجزائر للفترة (2009-2011) بـ 3,66٪، أما بالنسبة للصناعات الإستخراجية الجزائرية فمتوسط مساهمتها في ناتجها الداخلي الخام للفترة (2009-2011) فيقدر بـ 34,71٪ و هو أكبر من النسبة المتوسطة لمساهمة الصناعات الإستخراجية التونسية في ناتجها الداخلي الخام لنفس الفترة حيث قدر بـ 6,37٪، وهذا ما يدل على أن القطاع الصناعي الجزائري يعتمد على الصناعات الإستخراجية وبالتالي ما يجعل اقتصادها عرضة للأزمات، أما تونس فتعتمد في قطاعها الصناعي على الصناعات التحويلية.

3)- وضع الصناعة التحويلية الجزائرية و التونسية خلال الفترة(2009-2012)

يمكن معرفة وضعية الصناعة التحويلية الجزائرية والتونسية للفترة (2009-2012)، من خلال تتبع تطور صادرات و واردات المنتجات الصناعية التحويلية لكلا البلدين وذلك حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): تطور صادرات و واردات الصناعات التحويلية لتونس والجزائر (القيمة: مليون دولار أمريكي)

السنوات	2009		2010		2011		2012		متوسط القيمة للفترة(2009-2012)	
الصناعات التحويلية للجزائر	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
صناعة الحديدية والمكانيكية والكهربائية	196,12	25093,5	195,24	24541,06	130,93	25553,28	85,96	24696,54	152,06	19221,09
صناعة مواد البناء والسيراميك والزجاج	35,28	403,96	39,69	634,12	37,03	637,73	23,68	666,68	33,92	585,62
صناعة المواد الكيماوية والبلاستيك والمطاط	601,35	4309,94	868,32	4848,94	1336,12	5851,67	1429,58	6631,44	1058,84	5410,49
الصناعة الغذائية والتبغ	47,34	3265,26	294,05	3781,31	326,81	5470,29	274,18	5613,33	235,59	4532,54
صناعة المنسوجات والجوارب والخياطة	2,13	432,84	2,9	519,39	0,75	644,31	0,4	790,11	1,54	596,66
صناعة الجلود والأحذية	12,25	117	18,53	128,06	32,17	181,56	24,34	188,51	21,82	153,78
صناعة الخشب والفلين والورق	9,65	1322,05	12,3	1477,58	24,35	1654,84	16,45	1832,05	15,68	1571,63
صناعات مختلفة	0,38	285,55	0,83	407,5	0,02	303,47	1,32	352,56	0,63	337,27
مجموع الصناعات التحويلية للجزائر	904,5	35230,1	1431,86	36337,96	1888,18	40297,15	1855,91	40771,22	-	-
الصادرات الكلية	45194	39294	57053	40473	73489	47247	73981	46801	-	-
نسبة مساهمة الصادرات التحويلية في الصادرات الكلية	2	89,66	2,51	89,78	2,57	85,29	2,51	87,12	-	-
الصناعات التحولية لتونس										
صناعة الحديدية والمكانيكية والكهربائية	4166,04	8483,32	4904,39	9510,11	6137,78	8772,72	5394,87	9462,82	5150,77	9057,24
صناعة مواد البناء والسيراميك والزجاج	252,03	201,63	263,78	221,21	182,52	214,48	192,3	237,17	222,65	218,62
صناعة المواد الكيماوية والبلاستيك والمطاط	1711,63	2678,28	2031,4	2990,92	1547,58	3235,79	1729,48	3392,94	1755,02	3074,48
الصناعة الغذائية والتبغ	1209,04	2148,95	1152,12	3165,49	1509,94	3981,82	1323,71	4923,36	1298,7	3554,9
صناعة المنسوجات والجوارب والخياطة	3505,18	2363,45	3523,02	2490,92	3768,32	2708,09	3151,47	2309,55	3486,99	2468
صناعة الجلود والأحذية	615,27	405,78	688,06	441,17	741,47	475,35	641,47	429,67	671,56	437,99
صناعة الخشب والفلين والورق	225,35	572,27	256,8	652,47	230,82	681,81	178,84	685,25	222,95	647,95
صناعات مختلفة	397,33	558,19	460,57	593,16	542,61	585,93	527,56	648,07	482,01	596,33
مجموع الصناعات التحويلية لتونس	12081,87	17411,87	13280,14	20065,45	14661,04	20655,99	13139,7	22088,83	-	-
الصادرات الكلية	26263,95	34908,88	33702,73	45593,33	35329,39	47443,12	41414,41	59565,01	-	-
نسبة مساهمة الصادرات التحويلية في الصادرات الكلية	46	49,88	39,40	44	41,50	43,54	31,73	37,08	-	-

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لمعطيات الديوان الوطني للإحصاء، والمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات، وتقرير البنك المركزي التونسي،[10] وكالة الترقية الصناعية والتجديد لتونس.[11]

المتفحص للجدول رقم(2) يرى أن صادرات الصناعات التحويلية بالنسبة للثلاث المراتب الأولى للفترة (2009-2012) تتصدرها الصناعة الحديدية والميكانيكية والكهربائية في المرتبة الأولى بالنسبة لتونس وذلك بمتوسط قيمة للفترة السابقة ب 5150,77 مليون دولار أمريكي مع العلم أن لها قدرة تنافسية في الصناعة الكهربائية، في حين تتصدر هذه المرتبة بالنسبة للجزائر الصناعات الكيماوية والبلاستيك والمطاط وذلك بمتوسط قيمة تقدر بحوالي 1058,84 مليون دولار أمريكي، وتحتل صناعة المنسوجات والجوارب والملابس المرتبة الثانية بالنسبة لتونس وذلك بمتوسط قيمة للفترة(2009-2012) قدره 3486,99 مليون دولار أمريكي أما بالنسبة للجزائر فكانت الصناعات الغذائية هي التي تحتل هذه المرتبة بمتوسط قيمة للفترة يقدر ب 235,59 مليون دولار أمريكي في حين احتلت المرتبة الثالثة من صادرات هذه الصناعات، صناعة الكيماوية والبلاستيك بمتوسط قيمة للفترة يقدر ب 1755,02 مليون دولار أمريكي، أما الجزائر فكانت تحتل هذه المرتبة الصناعة الحديدية والميكانيكية والكهربائية بمتوسط قيمة للفترة يقدر ب 152,06 مليون دولار أمريكي، وإذا لاحظنا القيمة إجمالا ترى أن صادرات الصناعات التحويلية لتونس أكبر بكثير من صادرات الصناعات التحويلية للجزائر وهذا دليل على أن تونس تعطي أهمية لهذا القطاع، وإنتاجها من المنتجات الصناعية التحويلية يمتاز بالجودة والمواصفات المطلوبة في السوق الخارجية، كما نلاحظ عند تفحصنا لواردات الصناعات التحويلية أن تونس تصدر من الصناعات النسيجية والملابس وصناعات الأحذية والجلود أكثر مما تستورد مما يدل على أن تونس رائدة في هذا المجال، في حين الجزائر كل وارداتها من الصناعات التحويلية أكبر من صادراتها الصناعية التحويلية، حيث يدل على أن الصناعات التحويلية في الجزائر لم ترق إلى المستوى المطلوب، فهي لا تساهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات لأنها لم ترقى إلى مستوى المنافسة، حيث تظهر نسبة مساهمة الصادرات الصناعية التحويلية في الصادرات الكلية للجزائر تراجعها مقارنة بتونس، وتمثل متوسط هذه النسبة للفترة (2009-2012) بـ 2,40٪ بالنسبة للجزائر، أما بالنسبة لتونس فتقدر بـ 39,66٪ لنفس الفترة السابقة.

4)- تنافسية منتجات الصناعة التحويلية الجزائرية والتونسية

لقياس تنافسية الصناعة التحويلية نستخدم مؤشر معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة الخارجية لتحديد الاتجاه العام لتنافسية منتجات الصناعة التحويلية لسنة 2012، حيث يسمح هذا المؤشر من معرفة تنافسية المنتجات باستخدام مؤشر نسبة صافي تجارة الدولة في منتج معين إلى إجمالي تجارة الدولة في هذا المنتج،إن كانت النتيجة موجبة فهذا دليل على أن الدولة المعنية تتميز بتنافسية في ذلك المنتج والعكس صحيح، ويمكن قياسه بالطريقة التالية:

"معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة= (الصادرات-الواردات)/ (الصادرات+الواردات)×100"

الجدول رقم(3): تنافسية بعض المنتجات الصناعية التحويلية في الدولتين لسنة 2012

بعض المنتجات الصناعية التحولية	معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة	
	تونس	الجزائر
زيوت وشحوم	-23	-97,7
كمياويات عضوية	-94,4	-84,1
منتجات صدلانية	-91,5	99,8
كيماويات غير عضوية	57,4	28,8
منتجات بلاستيكة	-51,7	-99,3
أسمدة	85,1	-89,6
الورق	-57,3	-99
منتجات المطاط	-36,6	-96,9
منتجات جلدية	42,7	-96,9
ملابس	34,8	-100
منتجات نسيجة	-95,6	-100
منتجات أسمنتية	-36,5	-92,9
منتجات حديدية	-74,1	-98
منتجات لألمنيوم	36	-100
أجهزة إلكترونية	16,7	-99,9

Source: FMA

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن الجزائر سنة 2012 كانت تتميز بتنافسية في المنتجات الصيدلانية والكيماويات غير العضوية في حين أن تونس فلها ميزة تنافسية في إنتاج الملابس والجلود والأسمدة والكيماويات غير العضوية بالإضافة إلى الأجهزة الإلكترونية ومنتجات الألمنيوم وهذا يعني أن تونس تعمل على تنويع منتجاتها وكذا اهتمامها بالتطوير التكنولوجي، حيث يظهر الجدول رقم (4) أدناه أن حصة الصادرات الصناعية المتوسطة والعالية التكنولوجيا من الصادرات الإجمالية لتونس تمثل 45,02٪ مقارنة ب

0,46٪ للجزائر لسنة 2010، كما تمركز الأداء التنافسي لتونس المرتبة 58 لسنة 2010، بينما الجزائر فكانت متموقعة في المركز 82 لذات السنة.

الجدول رقم (4): الأداء الصناعي التنافسي لسنة 2010

الترتيب	البلد	حصة الصادرات الصناعية المتوسطة والعالية التكنولوجيا من الصادرات الصناعية الإجمالية
58	تونس	45,02
82	الجزائر	0,46

Source: "the industrial competitiveness of nations, looking back, forging ahead", competitive industrial performance report 2012/2013, UNIDO, Vienna 2013, P09-10.

5)- تشخيص وضعية الصناعات التحويلية الجزائرية للفترة(2000-2012)

- إن قطاع الصناعة بقي يعاني من تدني مستوى أداء مؤسسات الصناعة التحويلية، حيث يتح ذلك في انخفاض الإنتاج والإنتاجية والدليل على ذلك نسبة مساهمة الصناعات التحويلية الضئيلة في الناتج الداخلي الخام، وتجدر الإشارة إلى أن السياسات الصناعية المنتهجة منذ بداية عملية التنمية الاقتصادية أعطت الأولوية لبعض الصناعات على حساب صناعات أخرى مما زاد من حدة الإختلالات التي يعيشها القطاع الصناعي، كما أن التشخيص للصناعة الوطنية يبين أنها عبارة عن سلسلة من عمليات التركيب والتجميع والتعليب دون الخوض في غمار عملية الإنتاج الحقيقي، كونها غير قادرة على استيعاب وتطوير التقنيات الحديثة والاستفادة منها الاستفادة الإيجابية، واستمرار ظاهرة التخصص في الإنتاج الأولي، خاصة بالنسبة إلى الصادرات الصناعية التي تركزت في عدد محدود من الخامات والوقود، ساهمت في ظهور نتائج سلبية متمثلة في تدهور معدلات التبادل الدولي للجزائر وهبوط مساهمة الصادرات التحويلية كما ذكرنا سابقا، وربط نمو اقتصادها بمصادر داخلية محدودة، ويفسر هذا الوضع إلى غياب التدرج الإستراتيجي في التحول من نمط إحلال الواردات إلى نمط تشجيع الصادرات من خلال توسيع نطاق الإنتاج للوصول به إلى خلق فوائض تصديرية حقيقية فالذي تحقق هو تكريس ظاهرة التركيز الإنتاجي من خلال بروز صناعات تحويلية معينة تفتقر إلى القدرات التحفيزية لتتحول إلى أقطاب نمو بسبب ضعف التشابكات الإنتاجية والعزلة النسبية للنشاطات والمؤسسات فيما بينها (12)، بالإضافة إلى أن مؤسسات الصناعة التحويلية الوطنية لم تستطع أن تتكيف مع التغيرات الحاصلة ولم تصل إلى المستوى المرغوب، فمشكلة معظم المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة عدم قدرتها على مواجهة التحديات الجديدة والمنافسة الأجنبية من طرف المؤسسات الكبرى ذات القدرة التنظيمية والإدارية والتسويقية والمالية العالمية وخير مثال عن

ذلك منتجات دول الاتحاد الأوروبي التي أصبحت تغزو السوق الجزائرية خاصة بعد التنفيذ الفعلي للشراكة الأوروبية- الجزائرية، كذا عدم قدرتها على نقل التكنولوجيا المتطورة وفتح أسواق جديدة محليا وخارجيا في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد العالمي.

- كما أن تضارب وعدم استقرار السياسات الحكومية والتدخل الحكومي أثر سلبا على مناخ الاستثمارات الأجنبية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عراقيل حالت دون استكمال برنامجي التأهيل (برنامج التنافسية الصناعية وبرنامج تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة مع الاتحاد الأوروبي)، حيث ما تم تأهيله من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 هو 760 مؤسسة من أصل 2186 مؤسسة صناعية، في حين أنه تم في تونس تأهيل 2837 مؤسسة من أصل 4157 مؤسسة لنفس الفترة، وتمثلت مختلف هذه العراقيل فيما يلي.[13]

1- مرد بعضها للبيئة الاقتصادية والمؤسساتية لجميع المؤسسات، خاصة منها صعوبة الحصول على القروض البنكية، الجباية الأقل تكيفا مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المشاكل المتعلقة بالعقار الصناعي، ثقل وبطء الإجراءات الإدارية، ضعف نظام الإعلام، المنافسة غير الشريفة للاقتصاد الموازي؛

2- عراقيل أخرى مردها ضعف الدعم للهياكل التمثيلية والإسناد، بسبب تعدد جمعيات أرباب العمل والجمعيات المهنية الذي لم يعط الفرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحديث بصوت واحد، ضعف خدمات الدعم لهذه الجمعيات، نقائص الخدمات المقدمة من طرف الهياكل الأخرى للدعم (غرف التجارة والصناعة، بورصات المقاولة من الباطن والمراكز التقنية للدعم)، وعدم كفاية نظام التكوين المستمر؛

3- وجود مؤسسات عمومية اختيرت من طرف البرنامج في حالة تفكك، تستدعي تدخلات عميقة ومكلفة بدون ضمانات الحصول على نتيجة، بالإضافة إلى أن المؤسسات الخاصة تعطي أولوية لتحديث التجهيزات وللإنتاج، في حين تضع جوانب التنظيم والإستراتيجية، تسيير الموارد البشرية، التسيير المالي في المرتبة الثانية.

تساهم الصناعة التحويلية التونسية بالنسبة الأكبر في الناتج الداخلي الخام لها مقارنة بالجزائر وكذا من حيث تشكيل نسبة مساهمة أعلى في الصادرات الكلية كما تبين سابقا، حيث ترجع أسباب ذلك إلى

الإستراتيجية الصناعية التنافسية للفترة (2007-2016) التي تتبعها الدولة التونسية لتطوير صناعتها التحويلية والرفع من القدرة التنافسية لمؤسساتها وذلك من خلال العمل على تطبيق الخطة التالية:

1- التأهيل والتطوير التكنولوجي للمؤسسات القائمة حيث تعتبر اكتساب التكنولوجيا العامل الأساسي لزيادة الصادرات الصناعية التحويلية وهي التي تضمن تكيفها مع شروط المنافسة، وبالتالي إعطاء أكثر أهمية لإستراتيجيات استخدام تكنولوجيا البحث والتطوير، حيث تتبنى هذه الإستراتيجية ما يلي:[14]

- تعزيز التنسيق بين مكونات النظام الوطني للبحث والتطوير من أجل خلق التعاون اللازم لتحسين تنمية المهارات والموارد المالية والمادية والموضوعة تحت تصرف القطاع الصناعي؛

- إنشاء هياكل لتنفيذ برامج البحوث في 27 مركز بحثي و12 جامعة، وتوفرت تونس سنة 2010 على 33 مركز بحثي و139 مخبر و638 فرقة بحث، توظف 16000 باحث متفرغ؛

- تنمية الموارد البشرية المؤهلة من خلال إنشاء مدارس الدكتوراه وتشجيع التكوين في ما بعد التدرج؛

- الزيادة التدريجية للموارد المخصصة لقطاع البحث والتطوير، كما تعمل على تطوير شبكات تجارية لتدفق المعلومات وقواعد البيانات، بالإضافة إلى إنشاء برنامج للتعاون مع الباحثين التونسيين المقيمين بالخارج.

2- تسعى إلى الارتقاء بالبنية الأساسية الصناعية إلى مستوى المواصفات العالمية حيث تعتمد برامج تأهيل المناطق الصناعية الموجودة بها.

3- الرفع من إحداث المؤسسات والمشاريع الاستثمارية مع الأجانب والقيام بشراكات معها، وهذا ما يسمح لمؤسساتها بنقل التكنولوجيا والخبرة واكتساب المعرفة، حيث تحتل تونس المرتبة 60 من حيث تسهيل إجراءات القيام بالأنشطة الاقتصادية حاليا وهذا ما يشجع قيام الاستثمارات الأجنبية بها على عكس الجزائر التي تترتب المرتبة 154 حاليا.

4- تنويع منتجاتها من الصناعات التحويلية والرفع من قدرتها التنافسية والدليل على ذلك عدد المنتجات التي تكتسب فيها ميزة تنافسية (أنظر الجدول رقم3).

خلاصة:

من خلال ما تقدم في بحثنا هذا تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تساهم الصناعات التحويلية التونسية بالنسبة الأكبر في الناتج الداخلي الخام بمتوسط نسبة يقدر بـ 16،71٪ للفترة (2009-2011)، مقارنة بمتوسط نسبة يقدر بـ 3,66٪ بالنسبة للجزائر لنفس الفترة السابقة، كما أن الواردات من الصناعات التحويلية الجزائرية أكبر من صادراتها الصناعية التحويلية؛

- تمثل نسبة الصادرات الصناعية التونسية المتوسطة والعالية التكنولوجيا من إجمالي الصادرات 45,02٪ وهذا ما يثبت أن منتجات الصناعات التحويلية التونسية تعتمد على التطوير التكنولوجي، وهذا ما يجعلها تكتسب قدرة تنافسية وبالتالي زيادة صادراتها التحويلية ومن تم تنمية القطاع الصناعي على عكس الجزائر التي تمثل نسبة صادراتها الصناعية المتوسطة والعالية التكنولوجيا سوى 0,46٪ من إجمالي الصادرات؛

- قامت الجزائر بعدة محاولات لإعادة بعث وتطوير القطاع الصناعي، حيث سعت إلى إعداد برامج لتأهيل المؤسسات الصناعية التحويلية من أجل تمكينها من اكتساب القدرة التنافسية، إلا أن نتائجها لم ترقى إلى المستوى المطلوب نظرا لوجود عدة عراقيل ترجع إلى البيئة الاقتصادية والمؤسساتية لجميع المؤسسات وضعف الدعم للهياكل التمثيلية والإسناد، بالإضافة إلى سلسلة من العراقيل للمؤسسات المؤهلة ذاتها؛

- اعتمادا على التجربة التونسية يمكن تطوير القطاع الصناعي الجزائري من خلال الرفع من أداء مؤسسات الصناعات التحويلية ويتم ذلك بتبني إستراتيجية واضحة المعالم ومحددة الأهداف، وذلك عن طريق التعاون مع المؤسسات الأجنبية وتسهيل إجراءات القيام بالاستثمارات الصناعية بهدف نقل التكنولوجيا حيث تعتبرها تونس العامل الأساسي لزيادة الصادرات الصناعية التحويلية، والاهتمام بالباحثين من أجل اكتساب الخبرة والمعرفة ودعم روح الابتكار، بالإضافة إلى تكوين يد عاملة مؤهلة وغير مكلفة.

الإحالات والمراجع:

[1] كامل كاظم بشير الكناني،" الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية"،(دار صفاء،عمان،2008)،61 .

[2] ميلود زيد الخير،" الصناعة الغذائية البديل المأمول قبل النفاذ وبعده"، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات -الدول العربية، 2010، ص 3.

[3] عماري زهير، عامر أسامة، "دور التأمين الصناعي في دعم التنمية الصناعية في الجزائر- دراسة اقتصادية قياسية للفترة 2013/2002"، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر يومي09-2014/12/10، ص،111.

[4] محمد إبراهيم سعدي الراعي، " دراسة حول الصناعات التحويلية في فلسطين تحليل ورؤية نقدية"، (دائرة الدراسات والسياسات الاقتصادية- إصدار رقم 17 لوزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، 2003)، ص 4.

[5] حيدر صالح محمد، " الإستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعة التحويلية في العراق"،(معهد الإدارة التقني ، العراق، 2006)، ص 4.

[6] " التصنيع من أجل إفريقيا الناشئة"، تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، الدورة الثامنة لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الإفريقيين، أبيدجان كوت ديفوار، يومي 26/25 مارس 2013، ص5.

[7] إيرول طايماز، " المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التحويلية التركية"، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002، ص 93.

[8] قوريش نصيرة،" أبعاد وتوجهات إستراتيجية- إنعاش الصناعة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- عدد 5، 2006 ،ص 93، لكن بتصرف.

[9] محمد الأمين بن قسمية، رابحي المختار، " إستراتيجية ترقية وتحسين تنافسية القطاع الصناعي التونسي للفترة 2007-2016"، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، 2010، ص ص 4، 5.

[10] www.bct.gov.tu, vue le 03/12/2015, rapport de la banque centrale de Tunisie," Balance des paiements de la Tunisie 2012", Novembre 2013, p 13.

[11] Agence de promotion de l´industrie et de l´ innovation, Année 2014 :

- Evolution des échanges commerciaux du secteur agroalimentaire (2008-2012), p 12.

- Les industries électroniques et l´ électroménager en Tunisie, p 17.

- Les industries du cuir et de la chaussure en Tunisie, p 13.

- Les industries mécaniques et métallurgiques en Tunisie, p 15.

- Les industries des matériaux de construction, de la céramique et du verre en Tunisie, p 12, p 14.

- Les industries diverses en Tunisie, p 9.

- Evolution des importations des industries diverses sur la période 2009-2012.

- Les industries du textile et d´habillement en Tunisie, p 12.

- Les industries chimiques en Tunisie , p 13, p 14.

[12] الصناعة الجزائرية رهانات وأفاق، وزارة الاتصال، المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام، مارس 2011، ص 55، لكن بتصرف.

[13] " إستراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة"، وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات سابقا، 2007، ص 230.

[14] محمد الأمين بن قسمية، رابحي المختار، مرجع سبق ذكره، ص 15، لكن بتصرف.